

تمكين المرأة وجدلية ترسيخ الهوية الثقافية في المجتمع الجزائري

Empowerment of women and the dialectic of cultural identity In Algerian society

عاشور مولدي¹، مريم عشي²

¹ جامعة العربي التبسي - تبسة، (الجزائر). mouldisocio2@yahoo.fr

² جامعة العربي التبسي - تبسة، (الجزائر). meriemachi2008@gmail.com

تاريخ النشر: 2019.10.15

تاريخ القبول: 2019.06.13

تاريخ الاستقبال: 2019.01.15

ملخص

إن تكوين الإنسان من أجل تنمية مستدامة هو السلاح الذي يحقق الانتعاش الحضاري، والتوعية العامة اليوم بأهمية المرأة ودورها كشريك فاعل في جميع مجالات الحياة الاجتماعية هو الرهان الحقيقي للدفع بعجلة التنمية قدما على أن يتم ذلك في إطار من المرجعية الثقافية المبينة لهويتنا الوطنية و يقتضي موضوع إرساء الهوية الثقافية الوطنية وعي ومعرفة بتاريخ مجتمعتنا الجزائري، لأن الوضع الثقافي الراهن و ليد تداعيات وأحداث سابقة لا يمكن تجاهلها وكذلك إرهابات راهنة ومدخلات ناتجة عن قوى العولمة، ومن العيب أن نحدد أولوية الوصول إلى التنمية والتطور هدفا على حساب الهوية والروح الثقافية والتاريخية للمجتمع، ومن أجل ذلك فإن تمكين المرأة سياسيا يحتاج إلى مرونة أكثر وتوفر إرادة وجهود مضنية وعقلانية تطبق على جميع المستويات والمجالات.

الكلمات المفتاحية: الهوية؛ التمكين؛ التنمية.

Abstract

The formation of man for sustainable development is the weapon of cultural revival, and the public awareness of the importance of women and their role as an active partner in all areas of social life is the real bet to push forward development in the context of preserving the national and cultural identity of the nation, the issue of establishing national and cultural identity requires a strong perception and awareness of the history of Algerian society, because the current cultural situation is only the result of deep accumulations that cannot be ignored or denied, as well as new developments and inputs that are the result of the forces of globalization that cannot be escaped or neutralized. But it is pointless to define the priority of access to development, evolution and the liberalization of women as strategic objectives at the expense of identity, cultural and historical spirit of society. Therefore, the empowerment of women politically requires more flexibility and availability of hard and rational will and effort applied at all levels and fields.

Keywords: : Identity ; Empowerment ; Development .

¹ المؤلف المراسل: عاشور مولدي ، الإيميل: mouldisocio2@yahoo.fr

مقدمة

المرأة أو ما توصف بالقوة الناعمة ، التي تستطيع بحكم التجارب الدولية الرائدة إثبات مهاراتها وتحكمها في كثير من المهام والمسؤوليات المختلفة والمتنوعة ، خاصة المهام التي كانت حكرًا على المجتمع الذكوري ، على غرار الكلام على المهام القيادية والعسكرية، وحتى السياسية التي أثبتت تفوقها بامتياز ، وقد تتعدى المهام وتنوع لتغيير نظرة المجتمع للمرأة من الوظيفة الجندرية إلى وظيفة المشاركة والتنمية والإبداع ، ومن هنا تبرز مكانة البحوث التي تهتم بالمرأة وتمكينها، من أجل خلق مجتمع معاصر يعطي للمرأة مكانتها ويعزز من قدراتها الخلاقة وقد يصعب على المرأة الوصول إلى هذه الغاية ، ولكن لا يمنعها من النضال لإثبات وجودها ككيان مستقل يسعى و يعتز بهويته وتاريخه الطويل ويثمنه، ويتطلع إلى حياة وبيئة توفر الحرية والديمقراطية وتنبت مظاهر الإقصاء والاستبعاد مهما كانت مبرراتها ، وقد ترتبط هذه الفكرة ضمن وضع مكانة المرأة في جوهر الإستراتيجية العقلانية للتنمية والإفلاح، وقد تكون من الأهمية بمكان تتبع الامتيازات التي تحصلت عليها المرأة، وملاحظة تجلياتها على مستوى الواقع الفعلي، والتي يمكن أن تنتج مؤشرات تقوى روح التفاؤل بمستقبل المرأة من المدى البعيد والمتوسط.

قد لا ننكر حجم الخطر القادم على المجتمع بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، هذا الخطر يمكن أن نحدده بالجانب السلبي لإفرازات العولمة ، والتي تهدد الجانب القيمي والأخلاقي ، واستبداله بمنظومة قيمية أخرى تتناقض مع جوهر الهوية الوطنية، وقد نقع في مأزق كبير وخلل اجتماعي خطير دون بذل جهود مضنية تحيد هذا الخطر ، والتي من المفيد أن تلعب المرأة فيها دورا أساسيا في تحقيق الوثبة ، وعملية الارتقاء والتكيف لما تفرزه الساحة العالمية من مدخلات تكنولوجية وقيمية جديدة.

أولا. الإشكالية:

البحث في العلاقة القائمة بين تمكين المرأة و الثقافة و الهوية، يعد بحث بالغ الأهمية لأنه يرمي إلى تعزيز تماسك المجتمع والحفاظ على مقوماته الأساسية خاصة الثقافية منها التي تصنف كعنصر مركزي في بناء الهوية ، فالثقافة كإثراء في مناط الوعي والإبداع تختلف وتتنوع في عدة مجالات حيوية ، لكن من الممكن أن نشير إلى أن لها جانبين مهمين وهما: الجانب الموروث الذي يعبر عن التراث المتراكم تاريخيا، و الجانب الآخر المكتسب من الأنماط الثقافية السائدة و المؤسسات التي تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج الثقافة وتطويرها ، وإن التنظيم النسقي للجماعات واهتمامها بضرورة ربط الحاضر بالماضي و كذلك ربط المجتمع بمقوماته يشكل لب الشخصية الوطنية. والمتتبع لواقع الهوية و الثقافة في الجزائر و عبر الفترات الزمنية المتعاقبة يلاحظ تحولا و تغيرا كبيرا لمجموع القيم و الانتماءات التي تعرفها هوية المجتمع الجزائري، و يرتبط هذا التغير الثقافي بشكل كبير بالتغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع عبر مراحل تاريخية مهمة ، وقد تقوم هذه العلاقة على عدة عوامل ، من أبرزها المدخلات العالمية المتنوعة، خاصة ما يفرضه اقتصاد السوق وحتمية التبعية الاقتصادية والثقافية للغرب ، أو ما

تفرضه سياسات العولمة من قبل القوى الدولية ، والتي تتزعمها أمريكا محاولة بسط نفوذها الثقافي والحضاري على دول العالم.

فالمعرفة حق عام لكل الإنسانية لكن احتكارها من طرف الدول العظمى أدى إلى تهميش الآخر و خلخلة هويته ، باسم القيم العالمية الجديدة التي فرضتها العولمة على المجتمعات في العالم، بما في ذلك مجتمعنا الجزائري، و باسم التعددية و الديمقراطية وحقوق الإنسان و المساواة، والحرية الاقتصادية أصبحت تتحكم وتوجه سياسات الداخلية للدول المتخلفة، والسياسات المتعلقة بالمرأة لا تخرج من هذا الإطار، فالسياسة العامة للدولة تدعو لإقحام المرأة الجزائرية في كل جوانب الحياة الاجتماعية و السياسية و تكليفها بوظائف و مهام جديدة عليها، وعلى محيطها الاجتماعي ذو الطابع التقليدي المتمسك بقيمه وهويته الذي يتحفظ على مظاهر الغزو الثقافي الهدامة.

وقد تولد على ذلك مأزق و خلل قيمي واضح يكمن في حتمية التعامل مع العولمة بمختلف مظاهرها وأعراضها من جهة ، ومن جهة أخرى ضرورة التمسك بالهوية وتعزيزها وحماية الثقافة الوطنية من الغزو المستمر والذي ينفذ إلى أعماق المجتمع، فالاعتراف بالضعف يدفع بالحاح للتفكير في رسم إستراتيجية واضحة للمحافظة لضبط العلاقات المتينة والمستدامة مع قوى العولمة الآنية والاستشرافية. و من خلال ما تقدم فالإشكال الذي يتبلور و نستشعره هو :كيف يمكن التوصل إلى تحقيق نموذج لتمكين المرأة يعزز الهوية الثقافية للمجتمع ويتكيف تلقائيا مع المتغيرات العالمية ؟

و سنحاول معالجة هذا الإشكال المحوري من خلال التطرق للعناصر الآتية:

ثانيا : مفاهيم الدراسة

1- الهوية:

إن هوية الشيء تعني ماهيته و حقيقته المعبرة عنه و يرى نديم البيطار أن هوية الأمة هي هوية تاريخية و التاريخ هو الذي يشكلها [1]

نلاحظ أن هذا التعريف يربط الهوية بمقوم وحيد هو التاريخ والذي ينطلق من مؤثرات الزمن وتلاحق المواقف والأحداث في صقل الهوية وتماسكها، وهذا أمر طبيعي يثبته العلم ويؤكدده ، لكن ليس على المطلق فقد تؤسس الهويات على اعتبارات أخرى كالرغبة في الانتماء والتعايش ، في حين يعرف المفكر الفرنسي أليكس ميكشيلكي الهوية أنها منظومة متكاملة من المعطيات المادية و النفسية و المعنوية و الاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي و تتميز بوحدها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية و الشعور بها [2].

والهوية هي وحدة من المشاعر الداخلية التي تتمثل في الشعور بالاستمرارية و التمايز و الديمومة فهي وحدة من العناصر النفسية و المادية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز عن ما سواه و يشعر بوحده الذاتية كما تعرف الهوية أنها مجموعة من الخصائص التاريخية و اللغوية و النفسية التي تفصل جماعة عن أخرى و هي الرمز

و العامل المشترك الذي يجمع عليه كل أفراد المجتمع و الهوية مفهوم فلسفي بالدرجة الأولى و هي مفهوم خاص بالإنسان و المجتمع ، الفرد و الجماعة و هي موضوع إنساني خالص ، ولا يستقيم الحديث عن الهوية بإغفال فكرة الانتماء ، فالانتماء جزء لا يتجزأ من أي منظومة اجتماعية أيا كانت و هو النزعة التي تدفع الفرد إلى الدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه من التزام بمعايير هذا الإطار و قواعده [3].

ويطرح بندكت أندرسون ثلاث مكونات أساسية للهوية و هي : اللغة ، الحدود و السيادة كما أضاف المفكرون عنصر الدين و الانتماء للوطن ، و هناك ثلاث مستويات للهوية : على المستوى الفردي أي الشعور بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني أكبر يشاركه في منظومة من القيم و المشاعر والاتجاهات ، على المستوى السياسي الجمعي: تنظيمات و أحزاب و هيئات شعبية و المستوى الثالث في شكل مؤسسات و أبنية قانونية [4] وعلى العموم يمكن النظر إلى الهوية على أنها رابط متين ومركب يهدف إلى الحفاظ على الوجود والتماسك بين أفراد المجتمع ، وهذا الرابط يتكون من عدة مقومات أهمها التاريخ واللغة والمصير المشترك والقيم، والعادات والثقافة والشعور بالانتماء.

2 - التمكين:

يعني لغويا التقوية و التعزيز أما اصطلاحا فقد تعددت تعريفاته فهو يشير إلى عملية منح السلطة أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما [5]، يرى "ناريان" أن للتمكين معاني تختلف باختلاف السياقات الثقافية و السياسية و الاجتماعية و لا يمكن ترجمته بسهولة إلى كل الثقافات، حيث يرتبط ذلك بقدرة الفرد على الدفاع عن حقوقه و الاستقلالية و صنع القرار الحر و الحرية و الوعي و القدرات ، و يمكن أن يكون التمكين على مستوى الفردي أو الجماعي ، و قد يكون اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا و يمكن استخدامه للتعبير عن العلاقات داخل المنزل الواحد أو بين فئات المجتمع [6]، كما تعرفه الباحثة نائلة كبير على أنه عملية تغيير تتضمن مفهوم القوة [7]. والتمكين كمفهوم يركز على عناصر القوة و هي القدرة على فعل شيء ما و يتولد عنها من الشعور بالمسؤولية و الرغبة في المشاركة في صنع القرار و تبرز في عملية التمكين أهمية العامل الذاتي والنفسي ومدى تجاوب الفاعل في العملية للتغيير و الحصول على الفرص والامتيازات [8].

وكما يشير هذا المفهوم ورغم اختلاف الرؤى إلى تغيير هياكل القوة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه و بقدراته و من ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة [9] ، فهو زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المصيرية في حياتها ، مما يتطلب تغيير المنظومة الاجتماعية برمتها أي إحداث تغيير جذري فيها و إعادة صياغتها من جديد ، حيث تقسم الأدوار و المسؤوليات و الحقوق على أساس أكثر توازنا و مساواة ، و توصف عملية التمكين بأنها عملية تنطوي على تطور إيجابي و أنها الانتقال من حال التمايز أو عدم المساواة إلى حال آخر هو المساواة ، حيث أنها تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في علاقات القوة في المجتمع [10].

أما التمكين السياسي فهو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل قانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة و ضمان الفرص المتكافئة في استخدام موارد المجتمع و في المشاركة السياسية تحديدا للسماح للغالبية من أفراد المجتمع من المشاركة في الشأن العام للبلاد [11]. وللتمكين عناصر هامة تتمثل في : الاعتماد على الذات، الاستقلال في صنع القرار، المشاركة في التمثيل الحكومي ، ملكية الأرض و العقار و مصادر أخرى للقوة، كالدخل والتعليم و المكانة الاجتماعية [12]. وبناءا عليه يمكن وصف التمكين هو التزود بالطاقة والقوة الضرورية لبلوغ الأهداف المتاحة والمحافظة على المكتسبات

3- التنمية:

هي عموما عملية ديناميكية تتكون من مجموعة مترابطة من المتغيرات البنائية الوظيفية التي تحدث في المجتمع نتيجة التدخل في توجيه حجم و نوعية الموارد المتاحة [13]. فهذه الموارد يجب أن تستخدم وتوجه في منى ايجابي بما يخدم المجتمع والصالح العام. واحتلت التنمية الاقتصادية أهمية كبرى في سياسات الدول و هي تهدف إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي وكذلك الدخل الفردي عن طريق التصنيع و الذي يعمل على الدفع القوي لعجلة التنمية الشاملة و المستدامة ، أما التنمية الشاملة يعرفها العيسوي : " بأنها تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و في العلاقات التي ترتبط بنظام الدولة بما يساهم في تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستثمار " [14] . و النظرة الحديثة تنظر للتنمية نظرة شمولية لإحداث التطور المتكامل في كافة جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، معتمدة في ذلك على الجهود المشتركة [15] والتنمية تعتبر غاية الدول والمجتمعات التي تهدف للوصول إلى ظروف ووضع أحسن بالمقارنة مع فترات سابقة مرت بها، للوصول إلى التطور المتكامل والمستمر والمستدام في جميع مجالات الحياة.

ثالثا- معرفة الذات الاجتماعية:

إن الكلام عن الهوية لا يتأتى إلا بمعرفة الذات ، معرفة صحيحة تراعي تاريخ البلاد عبر مختلف المراحل فالذات الفردية والجماعية تبقى مستقلة وقائمة بعينها ومن الصعب إلغائها بأيديولوجية القوي المهيمن كما هو الحال بالنسبة للجزائر أيام الاحتلال الفرنسي الذي بذل كل الأساليب لإحداث القطيعة مع ماض الأمة، حيث عمل بكل الوسائل لطمس الهوية و القضاء على خصوصيتها ، فأصبح الجزائري اليوم يعاني من قطيعة تاريخية ذهبت بالإمكانية المتاحة للتعرف على الذات و العودة إلى الذاكرة ، مما أدى إلى كراهية الذات التي أصبحت تفسر سلوكنا في مجالات مختلفة [16] . أما الجزائر المستقلة اليوم فقد شهدت انقسامات خطيرة على المستوى الفكري و التوجه الثقافي ، فقد انقسمت فئة المثقفين إلى قسمين :

القسم الأول: وهم المتعربون الذي ينادي و يتشبث بالتعريب و بالانتماء العربي الإسلامي ، خاصة بعد صدور قانون التعريب و الذي جوبه بالرفض من قبل تيارات أخرى عملت على إلغائه لاعتبارات سياسية .

القسم الثاني : المتغربون هم الذين ينادون بالمحافظة على اللغة الفرنسية كلغة علم وثقافة و هم الفئة التي تدين بالولاء للثقافات الأجنبية وهؤلاء متجذرون في السلطة ومسيطرون على مراكز صنع القرار. كما شهدت الفترات الأخرى المتعاقبة ظهور اتجاه ثالث مختلط يدعو إلى ما يسمى باللغة الأم أي اللهجة الدارجة والتي تختلط فيها مجموعة مشكلة من الكلمات ذات الأصول اللغوية المختلطة بين اللغة العربية حينا و اللغة الفرنسية أحيانا أخرى و اللغة الأمازيغية و كذلك الكلمات التركية فهذه الفسيفساء يدافع عنها هذا التيار و يدعو حتى إلى استخدامها في المناهج التربوية .

فحدث انفصال لغة الثقافة عن المجتمع، أو يمكن وصفها بالخلل أو التشويه، فهذا الواقع يعبر عن ضبابية هوياتية لوجود منطقة مظلمة تعاني من روااسب التأخر ، و كذلك التبعية التي أسست لهذا الوضع المختلط ، و التخلخل الثقافي الذي عبر عنه المفكر وليام أوجبرن بمسألة التغير الثقافي ، الذي يحمل معنى الهوية الثقافية فنظريته تقول أن التغير في الجانب المادي للثقافة يسبق دائما التغير في الجانب اللامادي و من هنا تنشأ الهوية الثقافية .

لقد أدى تشويه الهوية إلى أشكال عديدة من الاغتراب أهمها الاغتراب الديني و الاغتراب السياسي، و لا يعزز المجتمع هويته إلا من خلال تصحيح وضعه الاجتماعي والاقتصادي، وتمتين الهوية ضد كل مظاهر الاستبداد السياسي و الثقافي عن طريق الاستبعاد و التهميش للقوى الثقافية المدافعة عن أصالتها، هذه القوى التي تعتقد بأن الهوية هي الحارسة للوجود و الضامنة لبقائه [17]

كما طرح بندكت أندرسون هذه الفكرة من خلال ما يسمى بالهوية المتخلية و ذلك عندما يصعب بلورة الهوية الجماعية مقابل تشتت الانتماءات الفرعية كما تحدث هشاشة الهوية بسبب هشاشة اللغة و تعدد اللهجات المحلية فيؤدي ذلك إلى ظهور التمايز الاجتماعي أو العصب الثقافية المتضادة والمتباينة التوجهات والمصالح، فليس من السهل قياس درجات الانتماء والتعايش المشترك في ظل خلق مساحات للتباين والاختلاف والتنوع العرقي والاثني واللغوي ، وهذا يحتاج إلى محصنات قوية مدعمة من قبل النسق السلطوي المتحكم المعتقد والممارس للقيم والثقافة الديمقراطية.

ثالثا - الأمن الثقافي للمرأة وتمكينها لصد خطر العولمة :

الثقافة لا تعبر عن شيء واقعي و محسوس فقط و إنما عن تجريدات فكرية و رموز كما عبر عن ذلك راد كليف براون ، و عرفت الثقافة أربع اتجاهات :

- اتجاه تاريخي : يربط الثقافة بخصوصية التاريخ أي الزمان والمكان .
- مقارنة الثقافة من خلال علاقتها بالشخصية القاعدية في المجتمع.
- اتجاه ثالث يربطها بنظريات الاتصال الحديثة أو ما يعرف بالنموذج اللساني لراد كليف براون.
- أما الاتجاه الأخير يحلل الثقافة برؤية وظيفية برزت مع العالم المليونوفيسكي و ذلك بالسعي

لتحديد العلاقة بين العمل الثقافي و حاجة الإنسان [18]

ليس الأمن مجرد وقاية ، ليس كل نقد أو انتقاء يلغي الماضي ولا كل محافظة عمياء تمجيد لمن سبقنا ، إذا أصبحت الثقافة دعايات شبه عقائدية ولا عقيدة فيها وتظاهرات شبه فنية ولا فن فيها فإنه التيه إلى صحراء الملهاة "هذا الاستهلال من الكلمة الافتتاحية لوزير الثقافة السابق الدكتور عبد الحميد ميزان في المجلة الثقافية من أجل أمن ثقافي عربي ، فلقد كانت أول مبادرة ملموسة بعد استشعار خطر الغزو الثقافي انعقاد المؤتمر الأول للثقافة في الجزائر سنة 1968 ، حاول القائمون عليه إيجاد الحلول من خلال المقترحات المختلفة للتغلب على الركود الثقافي الذي عرفه المجتمع الجزائري في تلك الحقبة ، فكانت أول بوادر الفكرة المضبئة للجزائر بعد الاستقلال في أمل تجسيدها من خلال العمل للتحويل إلى قيم فكرية ومثل أخلاقية يتوارثها الأجيال ، لكن ما الذي حدث بعد ذلك ؟

رغم أن الجزائر حافظت طيلة فترة الاستعمار على لغتها المكتوبة التي تجمعها بالمجتمع العربي الكبير وعلى لهجاتها المحلية التي تؤكد على خصوصيتها بين الدول العربية وتعطيها الطابع المغربي ، غير أن التاريخ الكولونيالي البغيض المترسب وكذلك الانفتاح على العولمة عظيم الأثر على واقع الثقافة في مجتمعنا ، فمفهومنا للأمن الثقافي يقتضي منا شعورا بالخطر والأمن الثقافي مفهوم سياسي بالدرجة الأولى يقتضي وعي وإدراك لكل الأبعاد السياسية وإنه لمن التيه العلمي التفريق بين التبعية السياسية والتبعية الثقافية، فهما وجهان لعملة واحدة ، فالحصن الثقافي الوطني يبني على لبنات القدرة الإبداعية الذاتية ، كما أنه لا يمكن مواجهة أي غزو ثقافي وبناء هوية وطنية بمجرد إغلاق الأبواب والانعزال أو فقط الاستمرار في اجترار الماضي والتراث ، فالإنتاج الثقافي الوطني المحلي هو الحل الحاسم في هذه المسألة لتحقيق انتعاش ثقافي .

وعند الحديث عن التراث ماديا كان أو ثقافيا نعود إلى جملة من العوامل الاجتماعية التي تؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على قابلية الخلق والإبداع ، وإن الانسلاخ عن الهوية وحالات الخجل من الموروث الثقافي الأصل إنما سببه التقليد الأعمى للغرب بسبب الفهم الخاطئ للتطور والعصرية، واعتبار محاكاة الغرب هو الحل مع العلم أن مسيرة المجتمعات تختلف وتتمايز بحسب خصوصياتها مما يستوجب الأخذ والعطاء على بصيرة و بموضوعية[19]

لكن ما يطرح اليوم هو إفرازات العولمة التي لا مفر منها ، خاصة ما تحمله من توجهات إيديولوجية و سياسية تقوم على توحيد الأفكار وصهر القيم وتمييع الثقافات المحلية لتغذي مبدأ واحد مشاعا في العالم كله [20] . فمحاولة أمريكا اليوم المحافظة على مقاليد قيادة العالم لا ترتبط فقط بالسطوة الأمريكية عالميا في الميادين الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية المعاصرة وإنما ترجع كذلك إلى السعي من أجل السيطرة الثقافية على العالم[21] ، ومن أجل كسب معركة الغزو الثقافي استعملت الحكومات الأمريكية وسائل كثيرة من أبرزها : حرية انتشار المعلومات ومن أبرز الهيئات الفاعلة نذكر ، الوكالة الأمريكية للاتصال العالمي وتمثل أكبر هيكل أمريكي رسمي للقيام بعملية الغزو الثقافي أنشأت سنة 1978 وتعطي قدرة أكبر للثقافة الأمريكية للتوغل عالميا [22] ، وكذلك الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية وذلك من خلال ربط مساعدات التنمية لمجتمعات العالم الثالث

بالإستراتيجية الأمريكية العامة التي تشمل الميادين المختلفة ويأتي التعليم في طليعة قائمة اهتمامات هذه الوكالة وتعمل على تأسيس الإيديولوجية الأمريكية ونشرها و غرسها بين فئات المجتمعات العربية .

فالأمن الثقافي ليس مجرد إجراءات وقائية أو إظهار كنوز خفية من التراث ولكنه نضال في مستوى التحديات الراهنة المفتوحة على العالمية والكونية فالهوية الثقافية ليست مجرد محافظة على التراث بل إن التراث ملك لنا نتصرف فيه إنتقاء واستغلالا وتجديدا أو نقدا ولا نعامله معاملة الجاهلين والعجزة [23] فيحدث أن تخرج الهوية من إطار الثبات فهي نتاج حركة متعاقبة لجملة من الشروط التي تفرض على كل مرحلة مجموعة من التحولات النوعية في المجتمعات البشرية تؤدي إلى نوع من الصراع بين القديم الموروث والجديد [24] فتأخذ الهوية المنتقاة اتجاه ايجابي ،يربط بين القديم والجديد بين الماضي والحاضر بين الأصالة والمعاصرة.

رابعا - نقد فكرة التمكين السياسي للمرأة :

الجذور الاجتماعية لواقع المرأة وظروفها ومعطياتها البنيوية والتاريخية وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة أفكارها وإيديولوجيتها التي تعتقد بها وتمسك بمفرداتها وحياتها الدينية والسياسية والروحية ، و أخلاقها وقيمها وخلفيتها الأسرية والقروية وكذلك حالتها النفسية والشعورية ، جميع هذه الخواص التي تتميز بها المرأة تحدد معالم شخصيتها التي ترك أثرها وبصمتها على البيئة والواقع الاجتماعي الذي تعيش فيه وتتفاعل معه. [24] ، وكذلك الاستبعاد والتمهيش الموجه ضد المرأة من قبل الرجل وهذا ما يكشفه العمق السوسيو تاريخي لمجتمعاتنا التي توصف بالزعة الذكورية.

لقد قدم فريدريك ليبلاي نظريته حول التطور التاريخي لمكانة المرأة ، ويرى أنها تمر بثلاث مراحل أساسية :

- مرحلة الاستقرار التي تتميز بالتمسك بالقيم والأفكار والمبادئ والعادات والتقاليد ومكانة المرأة هنا لا ترقى إلى مكانة الرجل الذي يحتل المكانة الأعلى وتكون المرأة خاضعة للرجل.

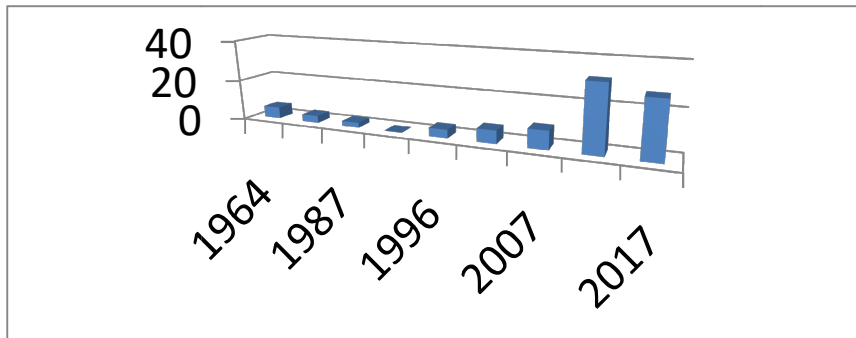
- مرحلة انتقالية وتجتمع في المرأة هنا خواص المرأة التقليدية وخواص المرأة الحديثة فتتسم بازدواج في الشخصية فهي تتمسك بالماضي وفي الوقت ذاته تتشبث بكل ما هو حديث ومتداول كأن تعمل خارج بيتها وتكسب عائدا ماليا وفي نفس الوقت تعتمد على الرجل معيلا لها وتحمله مسؤوليتها من باب أن الرجال قوامون على النساء وغير ذلك من التناقضات .

- مرحلة عدم الاستقرار ويرى فريدريك أن عملية الانتقال تستغرق بين أربعين إلى ثمانون سنة والانتقال هنا من المجتمع النامي إلى المجتمع الصناعي فتصبح المرأة هنا متحررة تماما من القيود وتشارك في بناء المجتمع ورسم مساره التنموي فتكون حقوقها وواجباتها مساوية لحقوق وواجبات الرجل فهي شريكة للرجل في كل شيء لأنها تعيش معه في نفس المجتمع غير المستقر [25]

وعند محاولة إسقاط النظرية على واقع المرأة في المجتمع الجزائري نجدها لم تتعدى المرحلة الانتقالية مما يعكس واقع المجتمع النامي، حيث تجمع المرأة هنا بين خصائص المرأة المستقرة التقليدية وبين خصائص المرأة الحديثة التي تعيش في المجتمعات الغربية المتطورة، وبهذا التمثلات المتناقضة التي جعلت المرأة تعاني من الازدواج

بين الحاضر و الماضي و بين الظاهر و الباطن فماضيها قديم محافظ بينما حاضرها جديد متحرر، تهتم القيم المتجذرة في المجتمع الجزائري، على خلفية نابعة من التراث القيمي للمجتمع و من العادات و التقاليد و من معطيات خصوصية البيئة الثقافية التي نعيش فيها، فحماية المرأة من كل أنواع الاستغلال و الانتقاص من قيمتها ، وتمنعها من خوض معترك الحياة الاجتماعية خاصة حمايتها من الإرهاصات الرجعية التي تدعوها إلى عدم مغادرة البيت ، و إن العمل على إقحام المرأة كل مجالات الحياة ومرافقتها لكي تفرض نفسها ككيان مستقل ، و خاصة عملية تمكينها و مشاركتها السياسية في الجزائر، والتي عرفت ارتفاع ملحوظ خاصة في العشرية الأخيرة ، وهذا الوضع الملموس ناتج عن تطبيق نظام المحاصصة، بناء على أحكام القانون العضوي للانتخابات رقم 16/10 الصادر بتاريخ 25 أوت 2016، والذي جاء استجابة للتوصيات المقدمة من طرف المنظمات الدولية وكذلك الضرورة السياسية الملحة، والتجربة الجزائرية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية تبرز من خلال بيانات

الشكل الآتي:



- عنوان الشكل : تطور التمثيل النسوي البرلماني في الجزائر.

التمثيل البياني لتطور التمثيل النسوي البرلماني في الجزائر منذ سنة 1964 إلى غاية 2017 بناء على إحصاءات منشورة في مجلة الداخلية الجزائرية ، حيث كان التمثيل النسوي ضئيل جدا قبل سنة 2002 وتراوح صعودا ونزولا بين نسب 2% إلى 5% إلى غاية سنة 2012 أين عرف قفزة كبيرة في التمثيل النسوي تزامنا مع تبني النظام الانتخابي الحصصى المشار إليه.

الملاحظ أن التجربة الجزائرية لتمكين المرأة في الميدان السياسي متواجدة منذ الاستقلال والذي يعكس مكانة المرأة في المجتمعات العربية ، وتعتبر الجزائر رائدة في العمل على إشراك المرأة بالرغم الاعتراف بقوة وحجم المعوقات الانثوية ، فقد انتزعت 30 امرأة مقاعدها في الانتخابات التشريعية لعام 2007 ، أما في الانتخابات البرلمانية 2012 فقد تحصل المرأة على 146 مقعد من أصل 462 مقعد أي ما يعادل 32%، وقد سجل تراجع ملحوظ في الانتخابات البرلمانية 2017 للمرأة حيث تحصلت على 120 مقعد أي ما يعادل نسبته 26% وبالرغم من هذا التراجع إلا أن تمثيل المرأة في السلطة التشريعية يعد مقبولا جدًا مقارنة مع كثير من البلدان الأخرى، وبالرغم من ذلك فإن فكرة التمكين السياسي للمرأة وجب أن تنتقل من المرحلة الشكلية التي فرضها منطق الكوطة إلى المرحلة

العقلانية الفعالة التي تفرض المرأة نفسها في المجتمع السياسي بقوة ،هذه الغاية يرتبط تحقيقها بعدة مقومات أهمها ، الثقافة والاقتصاد، وتعزيز الهوية.

1-الثقافة السياسية :

ثقافة المرأة تنطلق أساسا من قوة المنظومة التعليمية ، وقوة المنظومة القيمية الدينية والثقافية للمجتمع الواسع ، والأکید أن ضعف الثقافة السياسية العامة سواء للرجل أو المرأة على حد سواء مقترنة بالمستوى الثقافي والقيمي للمجتمع بالدرجة الأولى ، والثقافة السياسية مصدرها الأول هو التعليم والممارسة السياسية، فعلى مستوى التعليم أصبحت نسبة تدرس الإناث تفوق تدرس الذكور حيث بلغ عدد المسجلات في التعليم الثانوي في الفترة 2009-2010 حوالي 58.25%، وهذا يكشف اهتمام الدولة على محاربة أشكال الإقصاء والاستبعاد خاصة في مجال التعليم والثقافة ومحو الأمية والتكوين المهني ، حيث "ارتفعت نسبة التعليم من 37% سنة 1966 الى 92% سنة 2008، وكان لهذا الارتفاع الملحوظ أثره الايجابي في زيادة نسبة اليد العاملة التي تضاعفت أكثر من ثلاث مرات في اقل من أربعين سنة، 5.2% سنة 1977 إلى 17.7 سنة 2011.

وحسب إحصاءات وزارة التربية الوطنية من باب استشراف مكانة المرأة في المستقبل القريب، فان النسبة الكلية للحصول على شهادة البكالوريا عرفت تحسنا في السنوات الثلاث الأخيرة حيث قدرت سنة 2015 ب51.36% ، وفي سنة 2016 قدرت ب49.79%، في حين وصلت نسبة النجاح في سنة 2017 الى 56.07%. وبينت الإحصاءات أن نسبة نجاح الفتيات يفوق الذكور، حيث بلغت نسبتهن 65.29% في مقابل تحصل الذكور على 34.71% [26]، من خلال هذه البيانات المقدمة نلاحظ أن المرأة قد أثبتت تفوقها في المجال الدراسي أكثر من الرجل، لأن المرأة تراهن على التعليم كمنهج للتحرر والانعقاد عكس الذكور الذي تستهويهم السرعة في الكسب عن طريق التجارة الاستهلاكية والمجازفة في الهجرة الغير النظامية أو الالتحاق المبكر بصفوف الجيش الشعبي الوطني، وهذا يعكس واقع الالتحاق بالجامعات في مختلف التخصصات والتي تعرف سيطرة واضحة للإناث أكثر من الذكور، على غرار الكلام عن تخصصات الطب، والقضاء ، والمحاماة، وفروع العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تعرف هيمنة مطلقة للإناث، وان كان هذا الواقع يعبر عن خلل فضيع ناتج من انهيار سلم القيم والمعايير الاجتماعية خاصة قيم التعليم لدى المجتمع الذكوري، والذي يسير لصالح القوة الناعمة في تعزيز مكانتها علميا وثقافيا بما يسهل لها الطريق لاكتساح مجالات الشغل والسياسة أكثر من الرجل.

لكن يبقى العمل السياسي للمرأة محتشم في الفترة المعاصرة، ولا يتماشى مع قدراتها الثقافية والعلمية ، وفيه نوع من التحفظ والحذر، والتقيد بالعرف وهذا ما تعكسه الاشهارات والملصقات الانتخابية والتي في غالب الأحيان تمتنع كثير من الأحزاب من إظهار صور المرشحات للمجالس المختلفة خوفا من التشهير والوصم المتجه إلى خدش السمعة والشرف.

2- الاقتصاد :

تمكين المرأة وإبراز دورها في تعزيز الهوية والمكتسبات قائم على ضرورة الرفع من مكانتها الاقتصادية ، وذلك عن طريق محاربة البطالة، وإشراكها في مجالات الشغل المختلفة بما فيها المهن التي كانت حكرا على الرجل ، فبالنسبة لمعدلات البطالة وحسب المعلومات المستقاة من الديوان الوطني للإحصاء ، فإن البطالة انخفضت إلى 9.3% من أفريل 2016 مقابل 11.2% في سبتمبر 2015، حيث بلغ عدد الأشخاص البطالين 1.198 مليون بطل، وأشارت هذه الإحصائيات إلى أن البطالة لدى النساء البالغات 25 سنة تفوق 13.7% [27]

وقد أكد كثير من الباحثين على ارتباط خروج المرأة للعمل بالتقاليد الأسرية القائمة على حماية الشرف، و يرى جمال غريد "إن العمل النسوي ليس قرارا فرديا خاص بالمرأة وإنما هو مشروع جماعي ونتيجة لمفاوضات بين المجتمع المحلي وبناته المرشحات للعمل، كما أن هذا الأخير ليس مرادفا للتحرر" [28]

فقد تمكنت المرأة بحكم تفوقها، من الدخول بقوة في كثير من القطاعات مثل التعليم، والصحة ، والقضاء، وحتى الأسلاك الأمنية والعسكرية، و مع هذا لا نهمل المعارضة الذكورية لولوج المرأة للعمل في عدد من القطاعات والتي تتغذى من البعد الديني والتقاليد والأعراف السائدة التي لها ثقل كبير في تقييد المرأة ومنعها من الدخول في سوق العمل.

وفي ميدان المقاولاتية سجلت المرأة تقدم ملحوظ في خلق كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعزز مكانة المرأة الاقتصادية، لكنها مدعمة بصفة واضحة إلا في المدن الكبرى المعروفة، فقد أكد الوزير السابق للتخطيط والاستشراف أنه من بين 130 ألف مؤسسة لنساء مقاولات، توجد فقط 8160 مقاولا في حالة نشاط وهو ما يعادل 7%، وبصفة عامة فإن المقاولاتية النسوية لا تتعدى 1.6% وطنيا. [29]

ونجد هذه الإحصاءات بالرغم من صحتها إلا أنها لا تعكس الواقع ، خاصة إذا كانت كثير من المقاولات النسوية هي مشاريع من الباطن، بمعنى أن المشروع الاقتصادي من الناحية الواقعية ملكيته للرجل بحكم الرابطة الزوجية أو القرابة، ولا تحمل المرأة فيه إلا الاسم، فكثير من الرجال يستثمرون باسم زوجاتهم أو أمهاتهم أحد بناتهم ، وهذا ما يكشف أن المرأة الجزائرية من الناحية الاقتصادية توجه عدة معوقات كبيرة تمنعها على تحقيق الاستقلال ، كقوة السلطة الأبوية والزوجية في المجتمع الواسع ، والقيود البيروقراطية والأجور المتدنية في عالم الشغل تجعل من المرأة ضعيفة جدًا بالمقارنة مع المستويات العالمية، وعليه يبقى العامل الاقتصادي مهم جدًا في عملية تمكين المرأة وتعزيز الدور المنوط بها في الحفاظ على المكتسبات والتطلع إلى وضع أفضل .

3- تعزيز الهوية :

يقوم ذلك على الاعتقاد بأهمية المرأة كشريك فاعل للدفع بعجلة التنمية و بأنها قوة كامنة يجب استغلالها للنهوض بالمجتمع ، فمفهوم التعبئة المعرفية الفكرية ينطوي على تحول عميق في الخطط الذهنية لأفراد المجتمع و تصطدم مع بعض الموروثات البائدة السلبية التي نعمل على التخلص منها ، فالتأسيس لهوية جزائرية و وطنية قوية يقتضي عملية "فلترة" لهذه الموروثات السلبية ، و التي جاءت نتيجة الرواسب الحضارية و التاريخية الماضية

ونتيجة العهود الاستبدادية فأكسبت الأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء المجتمع ، العديد من القيم السلبية والمتخلفة إزاء المرأة والتي حدثت من نشطها وقيدت حريتها وجمدت إمكاناتها المبدعة والخلاقة واستمر أثر هذه القيم إلى يومنا هذا رغم المكاسب الشكلية التي حققتها المرأة ويمكننا في هذا المجال أن نذكر بعض هذه القيم السلبية على سبيل المثال لا الحصر:

- أ- التدخل في شؤون المرأة وتحديد مسارات حياتها ضمن قيم الأسرة وتوجهاتها المثالية المحافظة. وتفضيل الذكر على الأنثى في كل شيء ومنحه مطلق الحرية في التصرف واتخاذ القرار والتغاضي على أخطائه رغم جسامتها.
 - ب- السعي لتزويج المرأة من باب القيمة الاجتماعية المرسخة في ذهنية الأسرة، كون أن الزواج يمثل حماية للشرف، حتى وإن كان ذلك على حساب طموح المرأة وتطلعاتها.
 - ج- رفض دخول المرأة مجال العمل أو تحديد المسارات المهنية اللائقة بها واستهجان مجالات أخرى مثل مجال الإدارة والأمن والسياسة التي لا تناسب المرأة حسب الاعتقاد السائد.
- هذه المعوقات الثقافية والاثنية التي يساهم في تقويتها عامل التاريخ والعرف والتقاليد وقوة المجتمع الذكوري المتحكم والذي خلق نمط من ثقافة الهيمنة على المرأة وتحديد حياتها التي لا تتعدى النمط التقليدي و عليه فالنظرة الواقعية للهوية في الجزائر أمام موقفين متعارضين:

موقف يرى أن الهوية تنبع مما هو جوهري وأصيل وأنها ثابتة ويرفض هذا الاتجاه كل ما هو جديد معتبرا أن التجديد هو معوق كبير في تشكيل الهوية الوطنية ومدمر لها وهو اتجاه ضيق الأفق متعصب ، أما الاتجاه الثاني فيرى أن الهوية أمر يتم بناؤه باستمرار وأن الثابت في مفهوم الهوية هو مفهوم التغير أي بناء هوية جديدة مبنية على أساس الواقع ومجريات الأحداث العالمية التي تنعكس بلا ريب على واقع المجتمع الجزائري ، ولقد خلقت الرؤية النمطية للإسلام من قبل الغرب الروح العدائية والمتخوفة منه ونستشف ذلك من خلال مقولة ليفي شتراوس في كتابه الفكر البري حيث يقول أن هناك أوروبا وحضارتها وهناك العالم البدائي أستراليا وإفريقيا وأمريكا والهنود وحضارتهم شمالا وجنوبا وهناك الإسلام الذي لا ينتهي إلى نموذج التقدم الغربي ولا إلى النموذج البدائي ، إنه النظام الذي لا يتعايش مع غيره من الأنظمة إما أن يأكلها وإلا فلا يعيش معها أو يجاورها .

[30]

وهذا ما يفسر فوبيا الغرب من الإسلام ، خاصة ما يتعلق بالتعصب أو التطرف الديني الموجود في كل المجتمعات الدينية المختلفة. وعليه فالتمسك بالدين وبالهوية يتطلب تضافر جهود مضيئة تنطلق من تصحيح القيم وتجاوز المعوقات بإيصال الفهم السليم والصورة الايجابية القائمة على ثقافة التسامح والحوار ونبت العنف بكل أشكاله ، ومن الواضح أن محاولة التوفيق بين المرجعية الدينية وتمكين المرأة السياسي وزيادة تحريرها عمل صعب جدًا للوصول إلى تحقيق التوافق والتوازن ، فالعنصر الديني يفرض نفسه بقوة في بلورة الهوية الجماعية ورسم منهج وحياة الأفراد، فالدين وحسب تعاليمه ونصوصه المقدسة منح دور كبير للمرأة سواء في

البيت أو خارجه وفتح لها المجال واسع للقيام بأدوارها في المجتمع الواسع ، بمنأى عن التقاليد والأعراف القبلية الضيقة المنسوبة للدين .

خاتمة

المرأة في المجتمعات العربية والتي توصف بالهشّة بالرغم من الاستراتيجيات التي تتبناها الدول وتعمل على تنفيذها، على غرار الامتيازات التي تفرض بمنطق المحاصصة، هذا الدعم المفروض بحكم القانون يعتبر أكبر امتياز فعلي ومعنوي تحصلت عليه المرأة منذ عقود طويلة، وهي تجربة تبقى تحت النظر والمراقبة لإبراز مزاياها وعيوبها على المدى البعيد ، وقد يتطلب في هذه الظروف النظر إلى المرأة كقوة نافذة وخلاقة تستطيع الدفع بآليات التنمية بمختلف مجالاتها خاصة ما يخدم التنمية المستدامة.

قد يكون من اللازم إعادة النظر للمرأة من النظرة الجندرية إلى النظرة العملية، أي من الضروري تبني إستراتيجية واضحة المعالم تبني على أساسيات من أبرزها ، تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة لبناء مجتمع متماسك يستطيع مواكبة التغيرات الطارئة، وإرساء قيمة الموازنة بين الحقوق والواجبات فمكانة المرأة ترتفع إذا نجحت في تحقيق نوع من المساواة بين الواجبات الملقة على عاتقها و الحقوق والامتيازات التي يمنحها لها المجتمع والتي تسعى هي للحصول عليها.

وقد نعتف بصعوبة المعوقات التي تواجه المرأة ، والتي لا تخرج من معوقات يفرضها المعتقد والعرف والتقاليد والقيم المحافظة ، وقد أثبتت المرأة مكانتها في معظم مجالات الحياة خاصة في مجال التعليم والثقافة أكثر من الرجل ، إلا أن الرهانات تبقى معلقة على جهودها المضاعفة في المجال الاقتصادي والسياسي ، لأن العمل الاقتصادي يقوي العمل السياسي والعكس صحيح ، وهذا لا يتم إلا عن طريق تحرير المرأة ووصولها إلى درجات عالية من الاستقلال المعلق على شرط المحافظة على عناصر الهوية الأساسية، وتقوية روابط حب الانتماء وتقاسم الأدوار بين الجنسين دون تمييز أو إقصاء، وإعطاء للمرأة ثقة ومكانة أكبر تمكنها من تحمل مسؤولياتها الحضارية والتاريخية ، وهذا لن يتأتى إلا من خلال زيادة مناهج الوعي الاقتصادي والسياسي والديني للأفراد وللمجتمع كل، هذا الوعي الذي يخلق من المرأة نموذج للتنمية والدفاع ولتعزير الهوية .

قائمة المراجع :

- [1] نديم البيطار: حدود الهوية القومية ، نقد عام ، بيروت ، دار الوحدة ، سنة 1972، ص.19.
- [2] أحمد بعلبكي و آخرون: الهوية و قضاياها في الوعي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، سنة 2013 ، ص ، 158 .
- [3] راتب، نجلاء عبد الحميد: النماذج الاجتماعية للشباب المصري، القاهرة، 1999، ص ، 57 .
- [4] أحمد بعلبكي، مرجع سابق، ص ، 24، 25.
- [5] أماني قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، النهضة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 2008، ص ، 98.
- [6] طلعت مصطفى السروجي: التنمية الإجتماعية من الحداثة إلى العولمة ، مصر، المكتب الجامعي الحديث ، 2009، ص 327.
- [7] Naila kabear, discussing women's empowerment- theory and practice, stockholm :sida studies, 2001
- [8] أماني مسعود: "التمكين"، مجلة مفاهيم، أكتوبر 2006، ص ، 06 .
- [9] أماني مسعود ، المرجع نفسه ، ص، 07.
- [10] مصطفى كامل السيد ، رشا منصور: الخلفية الفكرية في النوع الاجتماعي و أبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، القاهرة ، منظمة المرأة العربية ، 2010، ص ص 41-42 .
- [11] اعتماد علام عبد الباسط :العولمة وقضايا المرأة والعمل، مركز الدراسات الاجتماعية و بحوث العمل، 2003، ص، 160.
- [12] اعتماد علام ، مرجع سابق، ص، 161.
- [13] خالد حامد :التنمية المستدامة، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، الجزائر، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص، 12.
- [14] خالد حامد، المرجع نفسه ، ص، 18.
- [15] سلمان عيد: أثر الاستثمار رأس المال الفكري على الجودة الشاملة، مركز الإعلام الأمني ، البحرين، ص، 71.
- [16] عبد الرحمان الحاج الناصر: المقامرة الجزائرية، أزمة ، تجربة و تأملات، ترجمة :أحمد بن محمد بكلي، منشورات البرزخ، الجزائر، 2012، ص، 42.
- [17] حسن حنفي: الهوية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012، ص ، 56.
- [18] محمود الزواوي :قراءات في رواق مكتبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، منشورات مجمع الأطلس للكتاب المختص ، تونس ، 2011 ، ص ، 167.
- [19] عبد الوهاب بو حديدة: الإنتاج الثقافي العربي المعاصر وعلاقته بالمجتمع، مجلة الثقافة ، من أجل أمن ثقافي، الجزائر، ص، 25.
- [20] عبد المالك مرتاض: العولمة وتدمير الهوية الوطنية ، مجلة بونة للبحوث و الدراسات ، مجلة دورية محكمة ، العدد الثالث ، 2005 ، ص 33 .

- [21] محمود الزواوي ، مرجع سابق، ص ،28.
- [22] المرجع نفسه ،ص،33.
- [23] عبد الحميد مزيان: من أجل أمن ثقافي عربي ، مجلة الثقافة الجزائرية السنة الثالثة عشر ، العدد 70 ، سنة 1983 ، ص08 .
- [24] عهد كمال شلغين: الهوية العربية صراع فكري و أزمة واقع. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، 2015 ، ص 07
- [25] إحسان محمد الحسن: علم اجتماع المرأة، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص،33.
- [26] وزارة التربية الوطنية www.education.gov.dz
- [27] وزارة التربية الوطنية www.education.gov.dz
- [28] Guerrid (dj) : Femme, Travail, et Société : La société a toujours le dernier mot,(ouvrages.crasc.dz) ,pp : 3-30
- [29] ريم بن محمد: المقاولاتية النسوية في الجزائر، جريدة الجزائر اليوم، <http://aljazairalyoum.com>
- [30] نذير العظمة :من الإستشراق إلى العولة، مجلة بونة للبحوث ، مجلة دورية محكمة، العدد الثالث 2005، ص،61.